نشرة إعلامية

INFCIRC/764

Date: 17 July 2009

General Distribution

Arabic

Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وردت من البعثة الدائمة للجمهورية التشيكية

تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وردت من البعثة الدائمة للجمهورية التشيكية، تنقل فيها نص ورقة عمل بشأن المقترحات التطلعية التي قدمها الاتحاد الأوروبي بشأن جميع الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالصيغة التي عُرضت بها على اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ في نيويورك.

وحسبما هو مطلوب في تلك الرسالة، تُعمَّم الوثيقة المذكورة أعلاه المرفقة طيه لإطلاع جميع الدول الأعضاء عليها.

6 May 2009
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

ورقة عمل بشأن المقترحات التطوعية التي قدمها الاتحاد الأوروبي بشأن
جميع الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي من
المقرر أن تتضمنها خطة العمل التي سيعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام
٢٠١٠

١ - تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تركز على ثلاث دعائم
يعزز كل منها الآخر وهي عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في
الأغراض السلمية، إطاراً فريداً ولا غنى عنه من أجل صون وتعزيز السلم الدولي
والأمن والاستقرار. ونظراً للتحديات الراهنة في مجال الأمن الدولي، وخصوصاً فيما
يتعلق بخطر الانتشار، فإننا مقتنعون بأن المعاهدة تُعدّ الآن أكثر أهمية من أي وقت
مضى. ومن واجبنا الحفاظ على سلطتها وسلامتها وتعزيزهما، لمواصلة الدعوة إلى
الالتزام بما على الصعيد العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف يواصل الاتحاد الأوروبي
تعزيز جميع الأهداف الواردة في المعاهدة.

٢ - ولتحقيق هذه الأهداف، وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من العناصر
المتعلقة بالدعائم الثلاث للمعاهدة، من المقرر أن تتضمنها خطة العمل التي
سيعتمدها المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠.

نزع السلاح

٣ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد
الأوروبي البالغ عددهم ٢٧ المبادرات المحددة والواقعية التالية في مجال نزع السلاح
والواردة في "البيان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي" (اقتباس):

(أ) ”التصديق عالمياً على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وإنجاز وضع نظام التحقق من تنفيذها والقيام، في أقرب وقت ممكن، بتفكيك جميع المنشآت التي تنفذ فيها التجارب النووية، وذلك بطريقة شفافة ومكشوفة أمام المجتمع الدولي؛

(ب) بدء التفاوض، دون أي إبطاء ودون شروط مسبقة، لوضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية، ووقف إنتاج هذه المواد على الفور؛

(ج) اتخاذ القوى النووية تدابير لبناء الثقة وضمان الشفافية؛

(د) إحراز مزيد من التقدم في المباحثات الجارية حالياً بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن وضع ترتيب ملزم قانونياً خلفاً لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها، والتخفيض الشامل لمخزون الأسلحة النووية في العالم عملاً بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة من قبل الدول التي تمتلك أضخم الترسانات منها؛

(هـ) أخذ الدول التي تمتلك أسلحة نووية تكتيكية هذه الأسلحة بالحسبان في إطار العمليات العالمية التي تنفذ للحد من الأسلحة ولتزع السلاح، بغرض خفضها وإزالتها؛

(و) الشروع في مشاورات بشأن وضع معاهدة لحظر الصواريخ أرض - أرض القصيرة والمتوسطة المدى؛

(ز) تقيد الجميع بمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية وتنفيذها؛

(ح) حشد الجهود في جميع مجالات نزع السلاح الأخرى“.

(نهاية الاقتباس)

٤ - ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تنضم إلينا جميع الدول الأخرى الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من أجل تعزيز هذه المبادرات لعدم الانتشار.

عدم الانتشار

٥ - يقترح الاتحاد الأوروبي مجموعة من العناصر، من شأنها أن تعزز إلى حد كبير قدرتنا الجماعية على التصدي للانتشار وتعزز نظام عدم الانتشار، وهي على النحو التالي:

- (أ) اتخاذ إجراءات حازمة لمواجهة أزمات الانتشار، لا سيما في جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- (ب) تحديد الآثار المترتبة على عدم امتثال الدول لالتزاماتها بموجب المعاهدة، ولا سيما اتفاق الضمانات، والانسحاب من المعاهدة، بما في ذلك وقف التعاون النووي وعمليات النقل؛
- (ج) تعزيز إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة؛
- (د) إضفاء الطابع العالمي على نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيزه، وخصوصاً من خلال اعتماد البروتوكول الإضافي على الصعيد العالمي، بما في ذلك التحديتات التقنية التي أُدخلت على المرفق الثاني للبروتوكول الإضافي، ومن خلال تعزيز نظم مساءلة الدول والمساءلة الإقليمية عن المواد النووية ونظم مراقبتها وبروتوكول الكميات الصغيرة المنقح لعام ٢٠٠٥، عند الاقتضاء؛
- (هـ) تحسين الأمن النووي والحماية المادية للمواد النووية، وفقاً للاتفاقية المعدلة للحماية المادية للمواد النووية، والتقليل، قدر الإمكان، تقنيا واقتصادياً، من استخدام اليورانيوم عالي التخصيب في الأنشطة النووية السلمية، من أجل الحيلولة دون الاتجار غير المشروع به ودون الإرهاب النووي على حد سواء؛
- (و) تعزيز ضوابط التصدير، بما في ذلك التسليم بالمذكرتين ألف وباء للجنة زانغر بوصفهما تشملان المعايير الدنيا لضوابط التصدير التي يجب التقيد بها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي عند ممارسة التجارة النووية، وإجراء عمليات مراقبة على الحدود للمواد والمعدات والتكنولوجيا النووية، ولا سيما المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية الحساسة المحتمل انتشارها، ووضع أنشطة للتعاون التقني والمساعدة وتبادل المعلومات لتحقيق هذه الغاية؛
- (ز) التعاون من أجل مواصلة وضع خطط متعددة الأطراف لتكون بدائل عملية وذات مصداقية لتنمية القدرات في مجال التخصيب وإعادة المعالجة على الصعيد الوطني حصراً؛
- (ح) فرض عقوبات جنائية وطنية ضد أعمال الانتشار، وتقديم المساعدة للبلدان والأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، بهدف رفع الوعي في هذا المجال؛
- (ط) بذل جهود دولية ووطنية حازمة لمكافحة تمويل الانتشار؛

- (ي) اعتماد تدابير لمنع النقل غير المادي للمعارف والخبرات، بما في ذلك وضع آليات للتعاون في مجال إجراءات المراقبة التي تعتمد عليها القنصليات؛
- (ك) تطوير تكنولوجيات مقاومة للانتشار وملائمة للضمانات.

استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٦ - يدعو الاتحاد الأوروبي المجتمع الدولي إلى العمل على تعزيز خطة العمل التالية من أجل كفالة التطوير بروح من المسؤولية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وذلك دعماً لنجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠:

- (أ) مساعدة البلدان على تخطيط وتقييم مختلف احتياجاتها من الطاقة؛
- (ب) ضمان التطوير بروح من المسؤولية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في ظل أفضل ظروف السلامة والأمن وعدم الانتشار؛
- (ج) تقديم دعم نشط للجهود المبذولة لمواصلة وضع خطط متعددة الأطراف قد تقدم بديلاً موثقاً به لتنمية القدرات الوطنية في مجال التخريب وإعادة المعالجة؛
- (د) تعزيز المعايير والممارسات الأكثر صرامة في مجال عدم الانتشار والسلامة والأمن النوويين من خلال مساعدة الشركاء على تهيئة البيئة المناسبة التنظيمية والإدارية والبشرية؛
- (هـ) تشجيع البلدان التي لم تنضم بعد إلى جميع الاتفاقيات النووية الرئيسية ذات الصلة، ولا سيما في مجالات السلامة النووية والحماية المادية والمسؤولية المدنية النووية على القيام بذلك؛
- (و) التشجيع على الإدارة بروح من المسؤولية للوقود المستنفد والنفايات النووية، ومساعدة البلدان على وضع الخطط من أجل التوصل إلى حلول لإدارة النفايات، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي؛
- (ز) تقديم المساعدة إلى البلدان من أجل إنشاء أو تعزيز نظم قوية للرقابة على الصادرات؛

(ح) تقديم الدعم إلى برامج المساعدة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وصندوق الأمن النووي التابع للوكالة عن طريق تقديم التمويل والخبرة التقنية؛

(ط) تقديم الدعم للجهود الوطنية الثنائية والدولية الرامية إلى تدريب القوى العاملة الماهرة اللازمة لضمان التطوير بروح من المسؤولية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في ظل أفضل ظروف السلامة والأمن وعدم الانتشار؛

(ي) وينبغي على الحكومات أن تسعى في إطار إدارة برامج الطاقة النووية، من أجل كفاءة أقصى قدر مناسب من الشفافية والوصول إلى المعلومات؛

(ك) تعزيز التطبيقات الصحية والزراعية والنووية، ولا سيما في مجال مكافحة السرطان في العالم النامي، والتطبيقات الهيدرولوجية، ومساعدة البلدان النامية على تحسين الحماية من الإشعاعات.